معركة الوعى فى مواجهة الفساد

اللواء/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الادارية

يمتد تاريخ الدولة المصرية للتصدى للفساد وأسبابه فى العصر الحديث لعقود طويلة وقد تبلورت هذه الفكرة بقيام ثورة يونيو ١٩٥٢ فشهدت فترة الستينات من القرن الماضى إنشاء وإعادة تنظيم العديد من الجهات العاملة فى مجال التصدى للفساد بكافة أشكاله المالى والإدارى وغيرها من خلال أجهزة رقابية عامة وتخصصية حيث تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية فى عام ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ٥٤ ليعطى لها الصلاحيات الواسعة للتصدى لجرائم الفساد ومواجهة الممارسات الفاسدة من خلال «بحث وتحرى أوجه القصور فى العمل والإنتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم المالية التى تعرقل السير المنظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها».

ومضة مُضيئة فى تاريخ الوطن

وقد كان الشعب المصرى مع موعد للبدء فى مرحلة جديدة فارقة فى تاريخ الوطن فى يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ عام حيث بدأ عهد جديد مبنيٌ على أسس المكاشفة والمواجهة والعمل والتضحية وهى مبادئ استقرت وتنامت فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى منذ أن اختاره الشعب وفوضه لاجتثاث جذور الإرهاب المقيت والانطلاق نحو التحديث والتطوير فى كافة المجالات والأمل فى تحقيق غدٍ أفضل لوطننا الغالى مصر.

وقد مضت الدولة المصرية فى تنفيذ العديد من الاستراتيجيات فى مختلف المجالات وفق نهج علمى وموضوعى وقد تضمنت ضمن مبادئها وغاياتها إعلاء قيم تناهض الفساد كالنزاهة والشفافية وإعلاء قيمة المصلحة العامة ومكافحة التمييز بين فئات المجتمع المختلفة مما يرسخ لعمل جهات الدولة على المواجهة الفاعلة للممارسات الفاسدة من أجل بلوغ المكانة المستحقة والمقدرة لها فى المنطقة العربية والقارة الإفريقية بل وعلى المستوى الدولى والتى عمقتها عبقرية جغرافية المكان والتاريخ الراسخ كإحدى أقدم الحضارات فى تاريخ البشرية لتتكامل تلك الخطط الطموحة فى سبيل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

مكافحة الفساد واجب دستورى

وقد شهدت غايات التصدى للفساد تطوراً هائلاً خلال تلك الفترة حيث تضمن الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ فى الفرع الثانى من الفصل الحادى عشر - الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية بالمواد من ٢١٥ وحتى ٢٢١ عدداً من القواعد المنظمة لتعزيز قدرات الدولة والأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد حيث منح الدستور الجهات الرقابية الشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى - المادة ٢١٥ - كما صار الالتزام بمكافحة الفساد نصاً دستورياً واجب التطبيق والنص على وجوب وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد - المادة ٢١٨ - حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية من جانبها بالمشاركة مع مختلف الجهات فى وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بنسختيها ٢٠١٤ - ٢٠١٨، ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ والقيام بمتابعة تنفيذ أهدافها المتعددة حيث حققت النسخة الأولى من الاستراتيجية نجاحات متميزة وبإطلاق النسخة الثانية تم معالجة التحديات التى ظهرت والتى كان أبرزها صعوبة قياس التقدم المحرز فى التنفيذ وإمكانية قياس ما تم إنجازه من خلال مقارنة الأهداف المخططة مع تحقيق المستهدفات وقد تكللت تلك الجهود من خلال المتابعة الدورية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى حيث وجه سيادته بنشر نتائج متابعة العام الثانى واتاحتها للكافة مما يعزز قيم المكاشفة والإتاحة وتم نشر نتائجها على موقع الهيئة وعبر وسائل الاعلام المختلفة فضلاً عن توزيعها على فئات المواطنين المختلفة بصورة مباشرة ضمن مشاركة الهيئة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته رقم ٥٣.

التعاون الدولى من أجل محاربة الفساد

يشكل التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد أهمية خاصة لان الدولة المصرية ليست بمعزل عن العالم خلال هذه المواجهه حيث تتحقق خسائر بمليارات الدولارات بسبب الفساد بمختلف الدول فى ظل غياب الشفافية وقيمة النزاهة مما يؤثر على خلق الفرص للكيانات الاقتصادية والمستثمرين المحليين والأجانب و عدم تحقيق العدالة فى تقديم الخدمات للمواطنين والنتيجة الحتمية فى هذه الحالات إضعاف التنمية لأقل معدلاتها ...

لذا عززت هيئة الرقابة الإدارية من قدراتها على التواصل دولياً مع مختلف الدول والجهات الأممية والإقليمية المتخصصة فى محيطها الحيوى لتحقيق التعاون البناء فى هذا المجال فنظمت فعاليات مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى دورته التاسعة (COSP9) بمدينة شرم الشيخ حيث شارك فى الدورة التى استمرت على مدى خمسة أيام خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ ما يزيد عن ١٥٠ دولة سواء بالحضور أو افتراضياً من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية وبمشاركة ٥ رؤساء دول ألقوا كلماتهم بتقنية التواصل عن بعد ، بخلاف الوزراء المعنيين ورؤساء هيئات مكافحة الفساد والمنظمات والجمعيات ومختلف الخبراء الدوليين وتكللت جهود الهيئة عن الجانب المصرى بترأس الدورة الحالية للمؤتمر ولعامين قادمين وصدور اعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى أوقات الطوارئ والتصدى للازمات والتعافي منها.

فضلا عن انتخاب مصر لتولى رئاسة اتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية فى شهر يونيو ٢٠٢٢ بدولة بوروندى إلى جانب العديد من المشاركات والأنشطة الدولية والإقليمية الأخرى.

معركة الوعى لمواجهة الفساد

واذا كانت أجهزة انفاذ القانون وبمساندة الدور الرقابى لسلطات الدولة وبمشاركة الجهات الإدارية المختلفة يسعون لتحقيق المواجهة المباشرة والفاعلة مع مظاهر الفساد فإن المعركة الحقيقية والمؤثرة هى تحقيق فكرة منع الفساد والوقاية منه والتى لن تتحقق الا من خلال نشر الوعى العام بخطورة الفساد وكيفية تحقيق ثقافة مجتمعية لمواجهته وهو الدور الذى وعته الهيئة فبرز من خلال وضع وتنفيذ العديد من الأهداف الاستراتيجية فضلاً عن الجهود المتواصلة التى تبذلها الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال عقدها للدورات التدريبية وإقامة الندوات والفاعليات والتواصل المستمر مع الفئات المختلفة من المواطنين كالشباب والمرأة والقادرين باختلاف إلى جانب موظفى الدولة من جميع الجهات وممثلى القطاع الخاص والعمل الأهلى إلى جانب دورها الأساسى لتنمية قدرات الأعضاء والعاملين بالهيئة وكذلك أعضاء أجهزة انفاذ القانون المختلفة.

شهدت غايات مكافحة الفساد تطوراً هائلاً خلال تلك الفترة حيث صار الالتزام بمكافحة الفساد نصاً دستورياً واجب التطبيق كما نص الدستور على وجوب وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

إطلاق الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

وانطلاقًا من عقيدة راسخة لدى الدولة المصرية وعازمة على التصدى للفساد بكافة أنواعه وصوره وأشكاله ورؤية واضحة لدرء مخاطر الفساد عن المساس أو التأثير على جهود التنمية، وضعت هيئة الرقابة الإدارية وعلى مدار ٨ سنوات كاملة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد — كما سبق وأشرنا - بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون، الوزارات، المحافظات، الجامعات، الى جانب القطاع الخاص، والمجتمع المدنى كأعضاء فاعلين باللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته حيث قامت كل هذه الأطراف بدورها ، لإطلاق وتنفيذ الاستراتيجية بداية من المرحلة الأولى مرورًا بالمرحلة الثانية وقد اكتمل تنفيذ النسخة الثانية من الاستراتيجية عن هذا العام ٢٠٢٢ لتبلغ نسبة التنفيذ ٨٦٪ وجارى الاعداد لنشر تقرير تفصيلى يشرح نتائج التنفيذ تحقيقًا للشفافية ، وبرعاية رئاسية داعمة تم إطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) لتتزامن مع نهاية الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة من خلال تحقيق «رؤية مصر ٢٠٣٠».

ختامنا وعد

نعاهدكم بأن نواصل مسيرة العطاء من أجل وطن غالى وشعب عظيم